

المساواة بين الجنسين: فرص جديدة للمضي قدماً

بقلم إيفيت كوليمور Yvette Collymore

من الأصولية الدينية؛ وتركيز الموارد على الحرب ضد الإرهاب على حساب الحد من الفقر؛ واتساع الفجوات بين الأغنياء والفقراء؛ وزيادة معدلات الإتجار في النساء والأطفال؛ وكذا الحروب والصراعات الجديدة، والعنف ضد اللاجئات وغيرهن من النساء المهمشات. وناقش اجتماع مارس المنعقد في نيويورك الذي ضم وفود من 165 دولة وآلاف من ممثلي المنظمات غير الحكومية أفضل الممارسات والخبرات والتجارب من أجل المضي قدماً، ولكنه تلاحظ لديهم أن المناخ الكوني الجديد وندرة الموارد يصعب من تأمين وضمان تنفيذ أهداف بكين. وفي ظل هذه الظروف، ناقشت الوفود الحاجة إلى ربط أجندة بكين بعمليات تنمية محلية ودولية جديدة، مثل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية.

الغايات و الأهداف الإنمائية للألفية

يمثل إعلان الألفية الذي تبناه زعماء العالم بالإجماع في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المنعقد في سبتمبر 2000 رؤية لتحسين حيوات شعوب العالم. ولتسليح هذا الإعلان بالتشريعات والقوانين التي تضمن تنفيذه ولضمان إمكانية قياس مدى تقدم البلدان في هذا المجال، حددت منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ثماني أهداف الإنمائية للألفية مستقلة عن بعضها البعض وألحقت بها سلسلة من المستهدفات الكمية والمحددة زمنياً، وكذا مجموعة من المؤشرات لتتبع مدى التقدم³. وتتضمن هذه الغايات الحد من الفقر والجوع، وتناول مشكلة الأمية، وعدم المساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال، وصحة الأم، والأمراض، والاستدامة البيئية (أنظر الصندوق). ومن المقرر أن يتم إنجاز جميع الغايات تقريباً بحلول عام 2015.

ولقد تلقت غايات وأهداف الإنمائية للألفية دعماً غير مسبوق من الحكومات الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المساعدة الإنمائية الرئيسية مثل البنك الدولي، كسبيل ملموس لتحقيق أولويات البلدان الفقيرة، وتوجيه المساعدة الإنمائية، وقياس مدى تقدم البلدان.

وواجهت الغايات و الأهداف الإنمائية للألفية، مثلها مثل منهاج بكين، عملية مراجعة كبرى في 2005. ويلتقي رؤساء الحكومات في نيويورك في شهر سبتمبر لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيعة المستوى لقياس مدى التقدم، ولتحديد أفضل الاستراتيجيات الوطنية

بعد مرور عشر سنوات على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بكين عام 1995، يستهدف المدافعون عن المرأة آليات دولية جديدة في دعوتهم إلى القضاء على مظاهر عدم المساواة بين الرجال والنساء، وتعزيز النهوض بالنساء والفتيات. ووجد أولئك المدافعون أن إعلان الألفية وعاياتها وأهدافها المحددة زمنياً والقابلة للقياس، التي أصبحت محور الاهتمام الأول بالنسبة لأعمال التنمية في جميع أنحاء العالم، يمنح فرصة لحشد الحكومات والمجتمع الدولي من أجل دعم أجندة بكين.

وتعتبر الأجندة المعتمدة في بكين، كاستراتيجية لتمكين المرأة، عن مجالات ومناطق تتسم بالحرَج والحساسية من حيث العمل من أجل إزالة المعوقات التي تعيق مشاركة المرأة الفاعلة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة. وفي حين يتبين من المراجعة الأخيرة لمنهاج العمل المذكور بعض جوانب التقدم والإنجاز، لا تزال المرأة مستبعدة من المشاركة الكاملة في صنع القرار الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي.

وتبرز جوانب حرمان المرأة جليةً في عدد من المناطق. ففي جنوب الصحراء الأفريقية، نجد أن 75 في المائة من الأهالي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ونقص المناعة المكتسب/الإيدز من الإناث¹. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات القيد بالمدارس ومحو الأمية بين الفتيات في الكثير من البلدان النامية، فلا تزال ثمة فروق وتباينات بين النساء والرجال في قوة العمل. على سبيل المثال، تتفقد النساء أقل من 20 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية في الكثير من أنحاء العالم، كما أن نصيبهن من قوة العمل غير الزراعية لا تتجاوز 38 في المائة على مستوى العالم². كما أن معدلات الوفيات أثناء الحمل والولادة لا تنبئ بأى انخفاض في البلدان الفقيرة، حيث غالباً ما تعاني احتياجات الصحة الإنجابية للمرأة من عدم كفاية الرعاية والتمويل.

ولقد فرض الواقع الكوني الجديد عوائق إضافية تعرقل الجهود الرامية إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين. فالمدافعون عن المرأة والوفود الحكومية التي التقت في الأمم المتحدة في مارس 2005 لقياس المكاسب التي تم تحصيلها عبر العقد الأخير وصفت هذه الأوقات بأنها تتسم بتحديات متزايدة. واستشهدوا في ذلك ببزوغ أشكال متعددة

لإنجاز الغايات ، وكذا لوضع أسس الشراكات العالمية المطلوبة. وفوض أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان جهة استشارية مستقلة – مشروع الألفية – لتحديد استراتيجيات تحقيق الغايات. كما أن البلدان ترفع تقاريرها إلى نظام الأمم المتحدة حول التقدم المحرز فيما يتصل بالوفاء بالتزاماتها.

وبالنسبة للمدافعين عن حقوق المرأة المتشوقين للمضي قدمًا في تحقيق أهداف منهاج بكين، تأتي عملية مراجعة الغايات الإنمائية للألفية في لحظة زمنية دقيقة، حيث تعرض العملية فرصة استراتيجية لدمج المنهاج الذي يبلغ عمره 10 سنوات ضمن أجندة إنمائية واسعة وأن يخلق حوارًا أكثر تقاربًا بين المجموعات النسائية والجهات الحكومية والوزارات والأطراف المعنية التي تتجاوز الدوائر النسائية.

روابط هامة: منهاج بكين الأهداف الإنمائية للألفية

يحمل إعلان الألفية في طياته القدرة على المضي قدمًا في إنجاز أجندة بكين. ويعتمد الإعلان بشكل كبير على نتائج مؤتمرات التنمية العالمية الرئيسية التي عقدت في تسعينيات القرن الماضي، بما في ذلك مؤتمر بكين والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في 1994. ويقر الإعلان بأن الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي – الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والقيود، والفرص المرتبطة بكون الشخص أنثى أو ذكر – وجميعها مركزية ورئيسة فيما يتصل بالحد من الفقر، والأمراض، وغيرها من الأمراض المتعلقة بالتنمية.

ويضم الإعلان جانبًا حقيقيًا. ويتضمن تعهدات لمناهضة العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنص الاتفاقية، وهي عبارة عن اتفاقية دولية ملزمة قانونًا، على سرعة دولية لحقوق المرأة وتحدد إطار أعمال البلدان من أجل ضمان هذه الحقوق والقضاء على التمييز ضد المرأة.

تسمح الاتفاقية من خلال البروتوكول الاختياري للنساء من الأفراد أو الجماعات بتقديم الشكاوى حول الانتهاكات والخروقات التي تحدث للاتفاقية مباشرةً إلى الأمم المتحدة بمجرد استنفاد وسائل التصحيح والجبر الوطنية⁴. كما أنها تخول لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وهي الجهة التي ترصد وتراقب مدى التزام البلاد باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، حق إجراء التحقيقات في الانتهاكات الخطيرة أو المنتظمة للمعاهدة. وتمثل الاتفاقية وإجراءات الشكاوى الملحقة بها حجر الزاوية بالنسبة للجهود الرامية إلى النهوض بوضع المرأة.

ومع ما سبق بالإضافة إلى الالتزامات العالمية الأخرى، يؤكد إعلان الألفية على الدور المحوري الذي تلعبه المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في عملية التنمية. إلا أن الأهداف الإنمائية للألفية الفعلية ومؤشراتها لا تمثل إلا قدرًا ضئيلاً من الالتزامات بعيدة المدى التي تدعو إليها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج بكين.

ولقد تركز الانتباه على وجه الخصوص على غاية واحدة من الغايات الإنمائية للألفية – الغاية 3 – الذي يعزز من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إلا أن هذا المرمى له مستهدف واحد ألا وهو وضع نهاية للفروق بين الصبية والفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وكذا في كافة مراحل التعليم بحلول عام 2015. وبينما يمثل التعليم حجر بناء حيوي وضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجادل الكثيرون قائلين بأن قصر المستهدف على الجانب التعليمي ليس كافيًا.

امتلاك عملية الأهداف الإنمائية للألفية

تعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الجوانب الجوهرية في جميع مناحي التنمية، ويدفع خبراء النوع الاجتماعي باتجاه دمجهم بالكامل في تنفيذ الغايات الإنمائية الثمانية للألفية ورصدها. ومن شأن ذلك أن يستتبع وجود قاعدة أوسع نطاقًا من الأولويات والإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني.

في الوقت نفسه، فإنه من الضروري أن يكون هناك غاية تضطلع على وجه الخصوص بالتحرك باتجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعليه يتم العمل حاليًا من أجل ضمان ترسيخ الأهداف الإنمائية للألفية رقم 3 في إطار عمل واسع يسعى إلى اتخاذ إجراء في مجالات تتجاوز التعليم – مجالات مثل صنع القرار في مجالات الصحة والسياسة والاقتصاد.

من أجل هذه الغاية، فإن مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، الذي يخرج بتوصيات من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، قد تبنى إطار عمل الهدف رقم 3 ذي أبعاد ثلاث: من ضمنها تحسين قدرات المرأة (التي تقاس بالتعليم، والصحة، والتغذية)؛ زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية والسياسية؛ وضمان تأمين المرأة (عن طريق الحد من ضعف المرأة وقابلية تعرضها للعنف والصراع). وفي هذا الإطار، فإن فرقة عمل المشروع المعنية بالتعليم والنوع الاجتماعي قد حددت الخطوط العريضة لسلسلة من الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للبلدان⁵.

الأهداف الإنمائية للألفية

الغاية الأولى: استئصال الفقر المدقع والجوع

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015، وتخفيض نسبة السكان الذين يتضررون من الجوع.

الغاية الثانية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015

الغاية الثالثة: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

الغاية الرابعة: تخفيض معدل وفيات الأطفال

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015

الغاية الخامسة: تحسين الصحة النفاسية

تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015

الغاية السادسة: مكافحة الإيدز والملاريا، وأمراض أخرى.

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ونقص المناعة المكتسب/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ، وحالات الملاريا وأمراض أخرى خطيرة.

الغاية السابعة: كفالة الاستدامة البيئية

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية. تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015، وتحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة (العشوائيات).

الغاية الثامنة: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ينطوي الغاية الثامنة على سبع أهداف تدعو إلى نظام مالي وتجاري منفتح وتحكمه القواعد، مع تقديم قدر أكبر من المساعدات للبلدان الملتزمة بالحد من الفقر، وتخفيف مشاكل الدين التي تعاني منها الدول النامية. و يلفت الهدف الانتباه إلى المشكلات التي تعاني منها البلدان الأقل نمواً والبلدان الحبيسة والدول النامية المؤلفة من جزيرة صغيرة، التي تعاني من صعوبة أكبر من حيث التنافس في الاقتصاد العالمي. كما أنه يدعو إلى التعاون مع القطاع الخاص لتناول مشكلة بطالة الشباب، وضمان إمكانية الوصول إلى العقاقير أو الأدوية الضرورية التي في المتناول، وإتاحة مزايا التكنولوجيا الحديثة.

المصدر: United Nations, “UN Millennium Development Goals” (www.un.org/millenniumgoals)

● تعضيد تعليم الفتيات في المدارس لما بعد المرحلة الابتدائية ركزت الالتزامات العالمية الرامية إلى تعليم الفتيات في المدارس على التعليم الابتدائي، الأمر الذي نتج عنه أن حوالي ثلثي البلدان النامية قد حسنت من نتائج قيد الفتيات خلال العقد الماضي⁶. وتلاحظ لدى فرقة العمل أنه في حين أن التركيز المتواصل على تعميم التعليم الابتدائي يعد ضرورياً، فإن التعليم الثانوي والتعليم في المراحل الأعلى من شأنه أن يزيد من إمكانية تحصيل المرأة للدخل، كما أنها ترفع من قدراتهن على التفاوض من أجل الموارد داخل الأسرة المعيشية، وتبني قدراتهن بأساليب أخرى. وتتضمن الإجراءات الرئيسية تخفيض تكاليف الدراسة لما بعد المرحلة الابتدائية وتهيئة المدارس لتكون صديقة للفتيات عن طريق تحسين عوامل الأمن والسلامة في المدارس، وتحسين تصميمها، وسياساتها.

● تحسين الصحة الإنجابية. يتسبب ضعف الصحة الإنجابية في صعوبات واسعة الانتشار بالنسبة للأسر والتجمعات، ولاسيما في العالم النامي، حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات. ومن بين الإجراءات المستخدمة لتناول هذه المشكلة تقديم خدمات جيدة لتنظيم الأسرة، تقديم الرعاية في حالات الولادة الطارئة، رعاية ما بعد الإجهاض، وخدمات الوقاية والعلاج بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض المنقولة جنسياً.

● الاستثمار في البنية التحتية من أجل الحد من الأعباء الزمنية الملقاة على عاتق النساء والفتيات. غالباً ما تقيد المسؤوليات المنزلية الروتينية قدرة النساء والفتيات على المشاركة في الأنشطة التعليمية، والإنتاجية، والمدنية. ومن أجل التخفيف من هذا العبء الزمني، فإن فرقة العمل تدفع باتجاه المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية العامة – بما في ذلك وسائل مواصلات يسهل الوصول إليها ومعقولة التكلفة، نظم مياه وصرف صحي محسنة، ومصادر طاقة كافية.

● ضمان حقوق الملكية والميراث بالنسبة للنساء والفتيات. غالباً ما تكون احتمالات امتلاك المرأة وتوليها للعقارات مثل الأراضي والمنازل أقل من الرجال. ولمعالجة هذا الخلل، يوصى بإدخال أنواع مختلفة من التغييرات داخل البلدان، بما في ذلك إدخال تعديلات على القوانين التشريعية والعرفية، وتشجيع محو الأمية القانوني، ودعم المجموعات التي تستطيع مساعدة المرأة على التقدم بمطالبات للتملك.

● القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في العمل. على الرغم من زيادة معدلات عمل المرأة عالمياً، فإن وضع المرأة داخل سوق العمل لا يزال أقل من الرجل. ومن بين التوصيات المقدمة في هذا الصدد، سد الفجوة بين الجنسين من حيث الدخل. وحيث إن مسؤوليات النساء كراعيات أوليات داخل الأسرة تقيد من فرص العمل أمامهن، يتم تشجيع البلاد على توسيع نطاق السياسات والبرامج الوطنية بغية دعم رعاية الأطفال، والعجائز، وأفراد الأسرة الآخرين.

● زيادة عدد مقاعد النساء في الحكومة. يوصي منهاج عمل بكين بأن ترصد الحكومات مستهدف 30% من المقاعد للنساء في البرلمانات

For More Information

For more information on the Millennium Development Goals and Goal 3 (Promoting Gender Equality), go to www.millenniumproject.org.

To obtain copies of this policy brief, contact:

International Programs
Population Reference Bureau
1875 Connecticut Ave., NW
Suite 520
Washington, DC 20009 USA
Tel. 202-483-1100
Fax 202-328-3937
E-mail: prborders@prb.org
Website: www.prb.org

Acknowledgments

Yvette Collymore is a senior communications specialist at PRB. Thanks are due to several collaborators and reviewers who provided input and comments on this brief: Lori Ashford, Caren Grown, Deborah Mesce, Farzaneh Roudi, and Nancy Yinger. Funding for this brief was provided through a grant to PRB from the Bill & Melinda Gates Foundation.

References

- 1 Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), *2004 Report on the Global AIDS Epidemic* (Geneva: UNAIDS, 2004).
- 2 Lori Ashford and Donna Clifton, *Women of Our World 2005* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2005).
- 3 United Nations, "UN Millennium Development Goals," accessed online at www.un.org/millenniumgoals.
- 4 Division for the Advancement of Women, UN Department of Economic and Social Affairs, *Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women*, accessed online at www.un.org/womenwatch.
- 5 UN Millennium Project, Task Force on Education and Gender Equality, *Taking Action: Achieving Gender Equality and Empowering Women*, accessed online at www.unmillenniumproject.org.
- 6 United Nations Children's Fund (UNICEF), *The State of the World's Children 2004* (New York: UNICEF, 2003).

© May 2005, Population Reference Bureau

الوطنية؛ وفي حين أحرزت بعض البلدان تقدماً في تحقيق هذا الهدف، فإن النساء لا يزلن غائبات بشكل كبير عن جهات صنع القرار في العالم. وتتضمن التوصيات تحديد كوتا جنسانية في هذه الجهات.

● **مناهضة العنف ضد الفتيات والنساء.** ينتشر حول العالم العنف ضد النساء الذي يتضمن العنف الممارس عليهن من الشريك الحميمي والاعتداء الجنسي الممارس من غير الأقارب. ومن شأن توليفة من الإجراءات مثل توفير خدمات التعليم، والصحة، والخدمات القانونية، أن تحد من ذلك العنف. كما توصي فرقة العمل بشن حملة عالمية لتعبئة الموارد والدعم للخطط الوطنية للقضاء على العنف.

ما يجب عمله

بالنسبة للمدافعين عن المرأة فإن الغايات و الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها المحددة زمنياً تمنح فرصة هامة لمحاسبة الحكومات والمنظمات الدولية على التزاماتهم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وللتأثير في المناقشات السياسية على الصعيد المحلي والدولي، يجب على المجموعات الوطنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن تعناد على عملية الغايات الإنمائية للألفية وكذا الوثائق القانونية الدولية الرئيسية وغيرها من الاتفاقات التي تلزم الحكومات بالعمل.

ويتمثل التحدي في إحداث تغيير في السياسات، والبرامج، وأولويات الإنفاق على نطاق تنفيذ منه الفئات الأكثر حرماناً. وتبين المنظمات النسائية أن زيادة إمكانية وصول المرأة إلى التعليم والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية والسياسة من الممكن أن تكون بمثابة استثمار جيد، كما أن زيادة قدرة المرأة على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن حيواتهن بدون تهديد بالعنف يعد تطوراً جيداً بالنسبة للتنمية.

PRB CELEBRATING 75 YEARS » 1929-2004

POPULATION REFERENCE BUREAU

1875 Connecticut Ave., NW, Suite 520, Washington, DC 20009 USA

Tel.: 202-483-1100 ■ Fax: 202-328-3937 ■ E-mail: popref@prb.org ■ Website: www.prb.org

